جامعة تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، تجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

محاضرات لمقياس نظرية الخيارات العمومية لطلبة السنة الثالثة

ليسانس تخصص تسيير عمومي 2020/2019

مدخل لنظرية الخيارات العمومية :

نظرية الاختيار العام هي نظرية تم تطويرها في الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية. يحلل الظواهر السياسية باستخدام الأساليب الاقتصادية ، والهدف من ذلك هو فهم كيفية اتخاذ القرارات السياسية وتفسير فشل الدولة. تدرس هذه النظرية بشكل خاص التصويت ، وعمل الدولة ، والبيروقراطية ، ومجموعات الضغط.

مدرسة Public Choiceمصدرها في عمل نيكولاس دي كوندورسيت ، وهو مثقف اقترح بشكل خاص نظرية حول أنظمة التصويت. باستخدام الرياضيات ، يوضح ، مع "مفارقة كوندورسيت" ، صعوبة العثور على نظام تصويت حيث يتم تمثيل رغبات الناخبي بشكل صحيح.

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، ساهم مؤلفون مثل أنتوني داونز وجيمس إم. بوكانان وجوردون تولوك في هذا المجال من الأبحاث ووسعوا الإشكالية في عمل الدولة. عمل بوكانان وتولوك "حساب التراضي" (1962) هو العمل القياسي لتحليل الخيارات العامة. عمل هذان المؤلفان من أجل إنشاء مركز دراسة حول الخيارات العامة ، الذي ولد في عام 1969 في جامعة فيرجينيا.

نظرية الخيارات العمومية و التحليل اقتصادي للظواهر السياسية

في الستينيات ، ألقى كل من بوكانان وتولوك نظرة جديدة على التحليل السياسي. يتعاملون مع الظواهر التي درسها تقليديًا العلوم السياسية (الدولة ، التصويت ، الانتخابات ، ...) باستخدام المناهج القادمة من الاقتصاد: الفردية المنهجية ونظرية العمل العقلاني. وفقًا لهذه النظريات ، يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال السلوكيات الفردية للممثلين. إنهم يتصرفون بعقلانية ، أي عن طريق حساب تكاليف وفوائد عملهم وفقًا لمصلحتهم الشخصية. هذه هي الافتراضات الأساسية للاقتصاد الجزئي التي يقوم عليها الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

في الاقتصاد الجزئي ، يتم تبسيط السلوك البشري من خلال شخصية .Homo oeconomicus إنه نفس الشيء بالنسبة للظواهر السياسية مع Homo" سياسي" ، من المفترض أن يزيد من فائدته ويواصل مصلحته الشخصية. بالنسبة لمنظري الاختيار العام ، يتبع الفرد في المجال السياسي نفس المنطق الذي يطبقه في مجال السوق: وهو السعي لتحقيق مصلحته الخاصة.

تم العثور على هذا السلوك في السياسي في السلطة: من خلال وظيفته ، ينبغي أن تكون أولويته المصلحة العامة ، وبالتالي يمكن للمرء أن يتخيله على أنه غير مهتم وفي خدمة الصالح العام. في الواقع ، يسعى قبل كل شيء إلى زيادة اهتمامه. وهكذا ، يوجه سلوكه وفقًا لحسابات تسمح له بإعادة انتخابه: من خلال اقتراح تدابير تعكس رأي ناخبيه. يتم شرح بعض الظواهر مثل الحمائية بهذه الطريقةRainelli) ، :(2003 يمكن للسياسي على سبيل المثال الموافقة على العمل من أجل حماية قطاع من الاقتصاد (على سبيل المثال السيارات) لأنه يعرف أن هذا القرار سوف يرضي للناخبين في ركوبه.

وبالمثل ، يسعى البيروقراطي إلى تعظيم اهتمامه بدلاً من مصلحة الإدارة التي يعمل من أجلها. اهتمامه هو زيادة ميزانية إدارته إلى الحد الأقصى ، وهذا يمثل دخلًا أفضل ، ولكنه أيضًا أكثر هيبة وفرص للترقية.

في حالة المواطن الذي يذهب إلى صناديق الاقتراع ، تقول نظرية الاختيار العام أنه يعمل كممثل عقلاني: عدم القدرة على أن يكون على علم صحيح بجميع برامج المرشحين (سيستغرق ذلك وقتًا طويلاً) وبالنظر إلى أن كتابه الوحيد لا يهم الصوت سوى النتيجة النهائية ، واختياره العقلاني هو البقاء في الجهل أو الامتناع. لذلك فإن جهله يؤدي إلى قرارات ليست بالضرورة الأفضل

محاور نظرية الخيارات العمومية :

تم تطوير ثلاثة محاور للبحث بشكل رئيسي من قبل مدرسة الخيارات العامة.

الأول يتعامل مع التصويت ، حيث يتم تجميع الخيارات الفردية في إطار ديمقراطي. الهدف هو تحليل أنواع الاستطلاعات المختلفة وخصائصها وتأثيراتها على النظام السياسي.

يتعامل المحور الثاني مع التجمعات والبرلمانات ، وإمكانية اتخاذ قرارات سياسية غير فعالة لا تفيد سوى عدد صغير (على سبيل المثال بسبب مجموعات الضغط).

أما المحور الثالث فيتعلق بالبيروقراطية والاستراتيجيات التي وضعها البيروقراطيون لزيادة فائدتهم إلى أقصى حد ، أي زيادة حجم وميزانية إدارتهم. منذ الثمانينيات ، تطورت الأبحاث في مدرسة الخيارات العامة إلى تحليلات أكثر معيارية ، بحثًا عن الظروف التي يُرجح فيها تنفيذ القرارات السياسية الفعالة.

تُستخدم نظرية الاختيار العام على وجه الخصوص لإظهار عمل الدولة ، والآليات التي تجعل القرارات التي تتخذ ليست دائمًا الأكثر فعالية وحقيقة أنها تفيد بعض الفئات الاجتماعية ، وموظفي الخدمة المدنية والمسؤولين المنتخبين. وبإلهام ليبرالي ، يهدف إلى إظهار إخفاقات الدولة ، لإظهار أن الدولة والسوق يعملان في نهاية المطاف بطريقة مماثلة ولديهما إخفاقات. يمثل انفصالًا عن التفكير الاقتصادي السابق ، الذي افترض أنه لا يمكن وصف الدولة بالنظرية الاقتصادية ، بسبب الاختلاف في طريقة اتخاذ القرارات. وبذلك ، فإنها تشكك في تدخل الدولة في حالة إخفاق السوق ، لأن الدولة لا تتدخل بطريقة محايدة ولصالح المصلحة العامة.

مصالح عامة أو خاصة؟

قبل الاجابة عن التساؤل ، هنك بعض المصطلحات الاساسية يجب فهمها وندرجها باختصار كالتالي:

الحاجات "السلع و الخدمات" الخاصة:

في غالب الأحيان يخضع توفير السلع و الخدمات في و فق آليات السوق إلى مبدأ الاستبعاد، إذ يتوقف استهلاك الفرد على دفع المقابل "الثمن" و يستبعد فرد آخر الذي لا يدفع الثمن، و يمكن للسوق كذلك

أن يعمل كنظام للمزايدة فعلى المستهلك أن يزايد على السلعة أو الخدمة التي يرغب في اقتنائها و تتم هذه العملية في سوق السلع الخاصة القابلة للتسويق «الطعام، الملابس، السيارات، فالمنافع المتحصل عليها من خلال هذه السلع تكون داخلية تذهب لدافع الثمن فقط و يكون استهلاكها تنافسيا .

الحاجات العامة:

تعد سياسة توفير السلع و الخدمات العامة مبررا لوظيفة التخصيص الأمثل للموارد، و حاجات الإنسان بطبيعتها متعددة و تقسم إلى حاجات عامة و أخرى خاصة فالأولى هي التي توفرها الدولة إلى أفراد المجتمع و يعجز نظام السوق من توفيرها بالقدر الكافي على عكس الثانية التي يتم توفيرها حسب آليات السوق. إلا أن هناك مشكل في التمييز بينهما، لكن مختلف الدراسات أجمعت على أن السلع العامة تمتاز بخاصيتين أساسيتين " الاستهلاك غير التنافسي و عدم القابلية على الاستبعاد و تعرف على أنها:

"السلع و الخدمات التي تقوم الدولة " السلطة العامة" إشباعها عن طريق الإنفاق العام، هي السلع و الخدمات التي توفرها الدولة و تقدمها لأفراد المجتمع و يعجز القطاع الخاص من توفيرها و عادة ما تتم السلع العامة بثمن رمزي أو مجانية في غالب الأحيان " المواصلات، التعليم، الصحة، الأمن، الدفاع، العدالة. ...."

خصائص الحاجات العامة:

تمتاز الحاجات العامة بخاصيتين " عدم القابلية على الاستبعاد، الاستهلاك غير التنافسي"

الاستهلاك غير التنافسي:

أي انعدام المنافسة في استهلاكها فتكون متاحة لجميع أفراد المجتمع في نفس الوقت، فلا ينقص حصول شخص معين عليها من المنافع التي يحصل عليها الآخرين فنفس المنافع متاحة للجميع. و يكون استهلاك السلع غير تنافسيا عندما تكون التكلفة الحدية الناتجة من إضافة شخص واحد إلى هذا الاستهلاك

تساوي 0 فاستهلاك السلع من طرف أحد أفراد المجتمع سوف لن يقلل من الكمية المتاحة من تلك السلعة للأفراد الآخرين، و بهذا

تكون منافع هذه السلع متاحة للجميع باستمرار و دون أن يتنافس أحد على استهلاكها.

عدم **القابلية على الاستبعاد** :

و نعني بها عدم القدرة على منع الناس و بصفة خاصة الأشخاص الذين لا يدفعون ثمن الاستفادة من استهلاك السلعة أو الخدمة، فلا يمكن مثلا استبعاد أحدا من الاستفادة من خدمة الدفاع لمجرد انه لم يقوم بدفع الضرائب المستحقة، و نفس الشيء كذلك في حالة إنشاء منارة لا يمكن استبعاد إحدى السفن من الاسترشاد بها

تطور دور الدولة

-1-<u>المدرسة الكلاسيكية:</u>

ظهرت المدرسة الكلاسيكية أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة لعدة تطورات حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، وقد رافق ظهور هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية والثورة الصناعية، 1776 اللتان كانتا عاملين أساسيين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة، والتي كانت تنادي بعدم تدخل الدولة "حيادية الدولة"، ويمكن تلخيص سياستهم هذه من خلال المقولة المشهورة "دعه يعمل دعه يمر" ويبرز الكلاسيك أفكارهم على أساس أن الحرية وحدها الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، وعليه في اعتقادهم إذا تركت الحياة الاقتصادية حرة فهناك قوى تصحح الاختلالات التي قد تحدث، لهذا فإنهم لا يبكون تدخل الدولة.

فكان على الدولة ألا تتعرض للنشاط الاقتصادي وألا تتدخل في الشؤون الاجتماعية، بل بأن تقوم بأعباء الوظائف التقليدية المنوطة بها فحسب وهي المحافظة على الأمن ، وإقامة العدل وحماية الحدود، والقيام بالأشغال العامة، ومن ثم ظهرت فكرة الدولة الحارسةL'état Gendarme ، التي كان دورها يقتصر على الحد الأدنى من النفقات على اعتبار أن إنفاقها عقيم، وأن لا تجبي إيراداتها إلا بقدر حاجاتها لأن أي اقتطاع عام هو عقبة في سبيل زيادة الدخل القومي، فكانت النفقات آنذاك لا تتعدى 15% من الدخل القومي وكانت الضريبة حيادية غايتها تأمين الإيرادات لتغطية النفقات العامة دون أي اعتبار لهدف آخر.

وقد قامت المالية العامة حسب هذه المدرسة على الأسس التالية:

- تقييد "تضييق" حجم النفقات العامة،
- أولوية النفقات على الإيرادات،
- توازن الميزانية.

والقصد في ذلك أن تكون المالية العامة محايدة "Neutre" أي أن هذه المالية تهدف إلى مجرد تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة دون تحقيق أي أغراض أخرى اقتصادية أو اجتماعية.

- تقييد حجم النفقات العامة:

إن الفكر المالي الكلاسيكي كان يدعو إلى تقييد النفقات العمومية والعمل على جعلها أقل ما يمكن، أي الإنفاق على ما يمكن تسميته بالوظائف الكلاسيكية للدولة التي سبق التطرق إليها "الأمن، الدفاع، العدالة، الأشغال العامة...." أو ما يعرف بالوظائف التقليدية وهذا بهدف تحميل المواطنين أقل عبء ممكن من الضرائب، وفي هذا السياق كان الكلاسيك يعتقدون أن الحكومة تتصف بالإسراف والتبذير وعدم الكفاءة وانعدام النزاهة والمحاباة، وعليه فالتدخل الحكومي الواسع النطاق في الحياة الاقتصادية لا بد أن يعود بالضرر على المجتمع ويقلل من رفاهيته، والنمو والتطور.

- أولوية النفقات على الإيرادات:

يتحدد دور المالية العامة في الفكر التقليدي بالفرض المالي أي في الحصول على الإيرادات اللازمة لمواجهة النفقات ومن ثم فإن النفقات العامة هي التي تقرر الإيرادات العامة ، وكان هناك مصدرين أساسيين فقط في تمويل هذه النفقات الإيرادات الحاصلة من ممتلكات الدولة "الأراضي، الغابات..." أما المصدر الثاني فهو حاصل الإيرادات الجبائية والتي كانت أوعيتها مستمدة من عوائد عناصر الإنتاج "الريع، الأرباح، الأجور، أما بقية الإيرادات الاستثنائي كالقروض والإصدار النقدي فكانت مستبعدة وغير مرغوب فيها لدى الكلاسيك، كما أولت المالية العامة الكلاسيكية اهتماما كبيرا للدور المالي للضرائب وأكدت على ضرورة الفعالة في الأعباء العامة.

- توازن الموازنة العامة:

كانت تتميز الميزانية التقليدية بضعف حجم نفقاتها وإيراداتها وكان شرط توازنها مبدأ مقدس لدى رواد الفكر الكلاسيكي والمقصود من التوازن الحسابي أي النفقات تساوي الإيرادات، في اعتقادهم أن على أساس التوازن الحسابي للميزانية تتوقف التوازنات الاقتصادية لذلك كانوا يرفضون أي اختلال في الميزانية لا من حيث الفائض أو العجز.

وتقوم فكرة توازن الميزانية العامة للدولة على منطق المفكرين الكلاسيك القائلة بأنه "عند اختلال الميزانية تضطر الدولة إلى الاقتراض حيث تأتي القروض العامة لزيادة النفقات السنوات القادمة مادام أنه يجب اهتلاكها ودفع الفوائد عنها مما يؤدي إلى تضخيم العجز الميزاني"، ولمواجهة هذه الوضعية تضطر الدولة إلى الاقتراض من الجديد مما يجعلها رهينة ظاهرة المديونية، ولما تعجز الدولة عن الاقتراض ستلجأ لأسلوب آخر يتمثل في الإصدار النقدي وهذا ما يؤدي إلى تداول أوراق نقدية إضافية دون زيادة مقابلة لها في حجم الإنتاج " حجم الناتج الوطني من السلع والخدمات" وهذا ما يحدث عنه ظاهرة التضخم والتي يحدث عنها اختلال في عمليات التبادل التجاري ارتفاع الأسعار، تدهور قيمة العملة.

أما بالنسبة للفائض وهي الحالة التي يكون فيها الإيرادات أكبر من النفقات وحسب المفكرين الكلاسيك هذا الأمر سوف يدفع الدولة إلى إنفاق هذه الإيرادات في أوجه غير منتجة وغير مرغوب فيها، ويمكن كذلك يدفع إلى الإسراف والتلاعب بالنفقات العامة هذا من جهة ومن جهة أخرى كذلك يرى رواد لفكر الكلاسيكي أن الفائض في الإيرادات راجع إلى تكليف الدولة المواطنين أعباء مالية إضافية.

-2-IIالمدرسة الكينزية "تدخل الدولة:"

أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، وتوالي الحروب وبالإضافة إلى أزمة الكساد العالمي 1929 التي نتج عنها سوء في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية "تفشي البطالة فائض في الإنتاج، ارتفاع المستوى العام للأسعار..."، كل هذه العوامل كانت سببا في فشل التيار الكلاسيكي المنادي بحيادية الدولة، وأصبح ضرورة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التشغيل الكامل، والاستقرار الاقتصادي.

ويعد جون منارد كينز John Maynard Keynes الاقتصادي الانجليزي زعيم هذا التيار والذي ألف كتابه " النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود" كان ينادي من خلاله بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق التشغيل الكامل"Le plein d'emploi" ، كما تضمن نقدا شديدا للنظرية التقليدية.

وفي هذا الإطار خرجت المالية العامة من حالة العزلة المفروضة عليها من قبل الكلاسيك والذين قاموا بتحييدها عن المجال الاقتصادي وأخذت تلعب دورا هاما وحاسما في التنمية والتعديل الاقتصادي إلى جانب إعادة توزيع الدخل الوطني وأصبحت بالتالي المالية العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وبهذا يكون قد حل هدف المالية العامة تحقيق التوازن الاقتصادي بدلا من هدف تحقيق التوازن المالي الذي كان سائدا لدى رواد المدرسة الكلاسيكية، أي الهدف الأساسي هو رفع

الطلب الفعلي أو خفضه من أجل تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي وفي سبيل ذلك يمكن اللجوء إلى مصادر التمويل غير العادية كالقروض العامة أو الإصدار النقدي.

ويأخذ تدخل الدولة بأدوات المالية العامة أشكالا مختلفة منها:

- في حالة الكساد:

يعد الكساد من أخطر المشكلات الاقتصادية التي يعود سببها إلى تكدس الإنتاج وصعوبة دورانه "تصريفه" في السوق والذي له قد ينتج عنه البطالة، الفوضى، وشل حركة الاقتصاد الوطني، وهنا يتوجب على الدولة التدخل بواسطة أدوات السياسة المالية من خلال تخفيض معدلات الضرائب وخاصة تلك التي تمتاز بدرجة كبيرة من المرونة، من أجل زيادة الطلب سواءا في المجال الاستهلاكي أو الإنتاجي، مما يؤدي إلى نقص تكاليف الإنتاج وزيادة فرص حصول المؤسسات على الأرباح .أو تقديم الإعانات المالية للطبقات الفقيرة أو بعض القطاعات ويطلق على هذه التدخل "السياسة المالية التوسعية."

ونفس الشيء في حالة الرواج الاقتصادي تقوم الدولة التدخل بواسطة سياسة مالية "تقيدية" الرفع في الضرائب من أجل زيادة الحصيلة لمواجهة حالات الكساد التي قد تصادف الاقتصاد في أوقات لاحقة.

- في حالة التضخم:

يمكن أن يواجه الاقتصاد مشكلة تضخم حسب الفكر الكينيزي عند زيادة الكتلة النقدية المتداولة الناتجة عن لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة للدولة، وهذا مما يؤدي إذا إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض الكلي، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

كما أثبت التحليل الكينزي للتضخم الاقتصادي أنه يمكن للاقتصاد أن يعيش في حالة تضخم حتى ولو كان العرض النقدي ثابتا، إذا ما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك عندما يكون الاقتصاد في حالة استخدام كامل، ويفسر كينز التضخم على أساس التقلبات التي تحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، أي الطلب يفوق العرض مع عجز القطاع الإنتاجي تلبية الزيادة في الطلب الكلي، مما يرافقه ارتفاع في الأسعار ومن أهل السياسات المالية المتبعة حسب النظرية الكينزية ما يلي:

*ضغط وإلغاء بعض النفقات العمومية: يجب القيام نضغط النفقات العمومية وخاصة غير المنتجة منها: المنح المختلفة للبطالة، المنح العائلية، الإنفاق على الأغراض الأمنية والتسليح، وإلغاء بعض النفقات التي تعتبر غير ضرورية، كالتقليص من عدد موظفي السفارات والتمثيليات الدبلوماسية، القضاء على البطالة المقنعة...

*رفع معدلات الضرائب: رفع معدلات الضرائب والرسوم وخاصة على العالم الخارجي التي من شأنها تقلص من الطلب عليها، أو فرض ضرائب مباشرة جديدة من أجل إعادة التوازن.

وفي هذا الإطار رأى هذا الفكر لمعالجة هذه الأزمة الأخذ بفكرة ميزانية الدورة الاقتصادية التي تنص على إيجاد التوازن للنفقات والإيرادات لعدة سنوات وليس لسنة واحدة فقط، لأن الاقتصاد لا يعرف الاستقرار وإنما قد يواجه فترات كساد وفترات رواج، وأساس هذه النظرية هو الاحتفاظ أو كسب فوائض "الوفرات" الجبائية المحصلة في فترات الرخاء والازدهار كاحتياط لمواجهة فترات الكساد وقد طبقتها السويد سنة 1937، وفلندة.

ماذا يمكن أن تعني "المصلحة العامة"؟

إذا كانت مجموعة كبيرة من الناس تريد طريقًا جديدًا ، ولكن هناك احدهم يعارض بشدة ويريد ضرائب أقل بدلاً من ذلك ، في حين يعتقد اخر أنه يجب إنفاق المال على الدفاع الوطني ، و ثالث يريد بناء

المستشفيات ... الخ ، فمن المستحيل تمامًا ترجمة هذه الآراء المتباينة إلى سياسة عامة من المفترض أن تمثل "المصلحة العامة".

طالما أن الدولة تتخذ القرارات الاقتصادية ، فإن الناس يقدرون المنتجات والخدمات المختلفة بشكل مختلف. حتمًا ، سوف تتعارض المصالح المتباينة لأناس مختلفين ، ويستحيل الاتفاق على ما يشكل "المصلحة العامة"

قوة الخيارات العامة

اقتصاديات الاختيار العام لها تأثير كبير على العلوم السياسية. وقد أدى ذلك إلى التشكيك في طبيعة الانتخابات والمجالس التشريعية والبيروقراطية ، وكذلك السؤال الذي يمكن أن تدعي العملية السياسية أنها تفوقه في عملية السوق. والمشكلات التي تطرحها ، ولا سيما إمكانية استغلال الأقليات من قبل تحالفات جماعات المصالح ، تدفع الباحثين في الاختيار العام للدعوة إلى فرض قيود دستورية قوية على الدولة والعملية السياسية.

البيروقراطية والتنظيم

جانب آخر مثير للقلق في الدولة هو أن الموظفين العموميين يبحثون أيضًا عن مصالحهم الخاصة. حاول الاقتصادي الأمريكي ويليام أ. نيسكانن تحديد مصالح وأهداف البيروقراطيين في كتابه لعام 1971 . واقترح أن يسعى المسؤولون العموميون إلى زيادة ميزانياتهم إلى الحد الأقصى - مما يمنحهم القوة والمكانة والراحة والأمن والمزايا الأخرى. ويقول إن لديهم ميزة على المشرعين في مفاوضات الميزانية ، لأنهم يعرفون وظائف الوكالات أفضل من المشرعين ، الذين لديهم حتمًا معرفة أكثر عمومية. وبمجرد أن ينخرط السياسيون في السياسة ، يمكن للبيروقراطيين اللعب مع كرنك لإعداد ميزانية ، مع العلم أن السياسيين لن يرغبوا في

تجربة الإذلال العام إذا ما تخلوا عن مشروع. والنتيجة هي بيروقراطية أكبر وأقل كفاءة مما يريده الناخبون.

المناهج جديدة لنظرية الخيارات العمومية

رواد المدرسة الحديثة للاختيار العام هم إما بريطانيون أو أمريكيون ، ويركزون على تشغيل أنظمة الأغلبية البسيطة ذات الحزبين. لكن مدرسة الاختيار العام أصبحت دولية ، وهي تدرس الآن أنظمة متعددة الأحزاب أكثر بكثير مع قواعد تصويت متنوعة تسود في العديد من الأماكن الأخرى. بعض الأسئلة الرئيسية اليوم هي كيف يتم بناء التحالفات متعددة الأحزاب ، ومدى استقرارها ، ولماذا تقرر العديد من الأحزاب السياسية إدارة حكومات الأقليات بدلاً من الانضمام إلى التحالفات.

بالإضافة إلى الأدلة من النظم السياسية الحقيقية ، أجرى الاقتصاديون مثل فيرنون سميث (2002 الحائز على جائزة نوبل) تجارب عملية حول كيفية اتخاذ الناس - عادةً طلابهم - قراراتهم. إحدى أفكارهم هي أنه من الممكن حقًا تصميم أنظمة انتخابية تكشف عن قوة مواقف كل ناخب وتثبيط التصويت الاستراتيجي ، وأن فكرة الاتفاق بالإجماع على دستور بوكانان و يمكن فعل Tullock في الواقع. وتشير العديد من التجارب الأخرى إلى أنه على الرغم من وجود المسافرين خلسة ، كما يعتقد أولسون ، إلا أنها أقل بكثير مما تعتقد. في الواقع ، يكرس الكثير من الناس طاقة للسياسة أكثر بكثير مما يمكن تبريره بالمصلحة الذاتية "العقلانية".

مع تطور علم الاختيار العام ، أدت الأفكار الراديكالية إلى فسيفساء أكبر من التفاصيل وإلقاء نظرة فاحصة على النتائج. كما سنرى أدناه ، فإن نظرية أحدث وتجربتها قد شككت في بعض الفرضيات الأولية للباحثين في الاختيار العام ، أو دعت إلى إعادة صياغتها ومراجعتها بشكل كبير. اتجاه آخر هو أن استخدام الرياضيات يتزايد ، على الرغم من أن بعض الباحثين لا يزالون يجادلون في أن التركيز يجب أن يكون على شرح سياسات العالم الحقيقي والدولة ، بدلاً من تحسين النماذج. مضغوط. ومدرسة الاختيار العام لها

تأثير واضح بشكل متزايد على العلوم السياسية ، حيث يميل علماء السياسة أكثر فأكثر إلى استخدام نهج "الفاعل العقلاني".